من الايمان المطلوب في الاية ولا يشترط الايمان الخاص وهو الولاء على الاظهر وطفل احد المسلمين بحكم
واسلام احد ابويه كاشارة واسلام السبي بالفعل بالشهادتين وقبله بانفراد المسلم به عند اللقم
وجماعته وولد زنا بهما بعد البلوغ وبتبعية السابي على القول وفي محققه بالولاية من المسلم
وجهان من انتفاء شرعها وتولده منه حقيقة فلو سبي طفل لا يقدر عن السابي ولا ولي اقوى و
السلامة من العيوب الموجبة للعتق وهي العمى والاقعاد والجذام والتشكيل الصادر عن مولاه و
هو ان يفعل به فعلا فظيعا بان يجدع انفه او يقطع اذنيه ونحوه لا نعتاد به بحيث حصول
هذه الاسباب على الشم فلا يقصد ايقاع العتق عليه ثانيا ولا يشترط سلامته من غيرها
من العيوب فيجزي الاعور والاعرج والاقرع والخصي والاصم ومقطوع احد الاذنين
واليدين ولو مع احدى الرجلين والمريض وان مات في مرضه والهرم والعاجز عن تحصيل
كفايته وكذا من تثبت له الحرية مع بقائه على الملك كالمدبر وام الولد وان لم يجز
بيعها لجواز تعجيل عتقها وفي اجزاء المكاتب الذي لم يتحرر منه شئ قولان واجزاه لا بأس من
قوة دون المرهون لامع اجازة المرتهن والمنذور عتقه والصدقة به وان كان معلقا
بشرط لم يحصل بعد على قول وتحرم المثلة في ش والخلو عن العوض فلو اعتقه وشرط عليه عوضا
لم يقع عن الكفارة لعدم تمحض القربة وفي اعتاقه مريدا لك نظر وتقطع المثلة في ش بوقوعه و
كذا لو قال له غيبا اعتقه عن كفارتك ولك علي كذا واعترف المقر هنا بعدم وقوع العتق نعم
لو امره بعتقه عن الامر بعوض او غيره اجزى والنية هنا من الوكيل ولا بد من الحكم بانتقال الى
ملك الامر ولو لحظة لقوله صلى الله عليه وآله لا عتق الا في ملك وفي كونه هنا قبل العتق او
عند الشروع فيه او بعد وقوع الصيغة ثم يعتق او يكون العتق كاشفا عن ملكه بالامر
والوجه انتقاله بالامر المقترن بالعتق والنية المشتملة على قصد الفعل وجهة التقرب
والمقارنة للصيغة والتعيين للسبب الذي يكفر عنه سواء تعددت الكفارة في شئ ام لا وسواء
تغاير الجنس ام لا كما يقتضيه الاطلاق وصحح به في ش ووجهه ان الكفارة اسم مشترك بين انواع
مختلفة والمامور به انما يتخصص بميزاته عن غيره مما يشاركه ويشكل بانه مع اتحاد ما
ذمته لا اشتراك فيجزي نيته تماما في ذمته من الكفارة لان غيره ليس ما مورا به بل ولا يتصور
وقوعه عنه في تلك الحالة شرعا فلا وجه للاقتران عنه كالقصد والتمام في نحو موضع التخيير والاقوى

ان المتعدد في ذمته مع اتحاد نوعه وسببه كظهارين من شهر رمضان وخلف نذرين بتلك
نعم لو اختلف اسبابه توجه ذلك بحصل التميز وان اتفق مقدار الكفارة وفيما لو عينت
اليوم وعلى ما اخترناه لو اطلق برئت ذمته من واحدة لا بعينها فيتعين في الباقي الا ان يطلق
كان يعتق ام غيره من الخصال المخيرة والمرتبة على تقدير التعين ولو شك في نوع ما في ذمته اجزاه
الاطلق عن الكفارة على القولين كما يجزيه العتق عما في ذمته لو شك بين كفارة ونذر ولا يجزي
ذلك في الاول كما لا يجزي العتق مطلقا ولا بنية الوجوب ومع العجز عن الاولى في المرتبة يصوم
شهرين متتابعين هلاليين وان نقصا ان ابتداء من اول ولو ابتدأ من اثناء اكمل ما بقي
منه ثلاثين بعد الثاني واجزاه الهلالي في الثاني ولو اقتصر هنا على شهر يوم تبين العدد
بنهاره والمراد بالتتابع ان لا يقطعها ولو بنحو يوم بلا فطار اختيارا ولو بمسوغ عذر كالسفر ولا يقطعه
غير كالحيض والمرض والسفر الضروري والواجب بل يبني على ما مضى عند زوال العذر على
الفور هذا ان تجدد السفر اما لو علم به قبل الشروع لم يتعلق للقدرة على المتابع في غير كما لو
بدخول العيد بخلاف الحيض للوثوق به في الطبيعة عادة والصبر الى سن اليأس تعذر بالموت
واضرارا بالمكلف ويجب فيه النية والتعيين كالعتق وما يعتبر في السير ولو نسيها الا
جددها الى الزوال فان استمر اليوم لم يجز ولم يقطع التتابع على الاقوى ومع العجز عن الصيام
يطعم ستين مسكينا فيما يجب فيه ذلك كفارة شهر رمضان وقتل المظاهر والظهار والنذر
لا في مطلق المرتبة فان في كفارة افطار قضاء رمضان وكفارة اليمين اطعام عشرة واطلق
الحكم الكاعلى ما اعلم اما شاعا في اطلاقه واحدا او تسليم صدقه الكل واحد على اصح القولين فثوى
وسدادا وقيل مدان مطلقا وقيل مع القدرة وبدلا وفي تسليم الصغير والكبير من حيث القلة
وان كان الواجب في الصغير تسليم الولي وكذا في الاشباع ان اجتمعوا ولو انفرد الصغار اجتنب
الاثنان بواحد ولا يتوقف على اذن الولي ولا فوق بلوغ الصغير الكبير وفي طلاق الفو
وندوره والظاهر ان المراد بالصغير هنا البالغ مع احتمالا الرجوع الى العرف ولو تعذر العدد في
البلد وجب النقل الى غيره مع الامكان فان تعذر كرر على الموجود في الايام بحسب الخلاف والمراد با
المسكين هنا من لا يقدر على تحصيل قوت سنته فعلا وقوة فيشمل الفقير ولا يدخل الفقير
وان استوعب بينه ماله ويعتبر فيه الايمان وعدم وجوب نفقته على المعطي اما على غيره فهو مع